

درا بلا متنفس... الإهمال



درا/ رجاء مختار

التشديد. فالعشب اليابس، المقاعد المحطمة، ألعاب الأطفال المتهالكة، والإضاءة الضعيفة أو المقطوعة، باتت مشاهد عادية معقداً فيما يتعلق بالمساحات العامة والحدائق التي كانت لسنوات طويلة المتنفس الوحيد للعائلات والأطفال والشباب، فمنذ عقود، عانت المدينة من ضعف البنية التحتية للترفيه، لكن سنوات الحرب وما رافقها من ممار وإهمال وتراجع في الخدمات العامة جعلت هذه المشكلة أكثر وضوحاً، حتى باتت المساحات الخضراء في درا

شبه غائبة أو غير قابلة للاستخدام، ما يخلق ضغطاً اجتماعياً متزايداً، خاصة في ظل نمو سكاني مستمر وحاجة أكبر إلى الأماكن المفتوحة بعد سنوات من الظروف الصعبة.

ورغم أن درا تمتلك تاريخياً عدداً من المتنزهات الصغيرة المنتشرة في أحيائها، إلا أن معظمها اليوم يعاني من الإهمال

رحلة يومية بين التعب والانتظار..

طلاب دمشق والمعاناة مع المواصلات

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يعرف كل طالب في دمشق جيداً معاناة التنقل اليومي من المنزل إلى المدرسة أو الجامعة، حيث تتحوّل المواصلات إلى كابوس يومي يستهلك الوقت والطاقة ويزيد من الضغوط النفسية والجسدية على الطلاب. في العاصمة السورية، حيث ازدحام الشوارع والطرق المتداخلة يشكلان جزءاً من المشهد اليومي، يجد الطلاب أنفسهم أمام تحدٍ مزدوج: الوصول في الوقت المحدد وبينما يواجهون صعوبات اقتصادية واجتماعية، ويضطرون للتكيف مع ظروف المواصلات غير الملائمة.

تختلف قصص الطلاب باختلاف أحياء دمشق ومسافات التنقل، لكنها تتشابه في الألم والصبر الطويل، ليلى، الطالبة في كلية الآداب، تبدأ يومها الساعة الخامسة صباحاً لتلحق بالحافلة الأولى. تقول: «أحياناً أقف أكثر من ساعة على الموقف، وأرى الحافلة تمر أمامي ممثلة، لا أستطيع اللحاق بها، واضطر للانتظار حتى القادمة». هذا التأخير اليومي لا يكلفها الوقت فقط، بل يؤثر على قدرتها على التركيز في المحاضرات، ويتركها مرهقة قبل أن تبدأ يومها الدراسي.

تختلف شهادات الطلاب إلى أن ساعات الانتظار الطويلة على المواقف والازدحام المستمر في الحافلات والسيارات العامة أصبح جزءاً لا يتجزأ من الروتين اليومي. بعض الطلاب يضطرون إلى الاستيقاظ قبل بل يؤثر على قدرتها على التركيز في المحاضرات، ويتركها مرهقة قبل أن تبدأ يومها الدراسي. محمد، طالب في كلية الهندسة، لديه قصة أخرى. يضطر للانتقال بين ثلاث وسائل نقل للوصول إلى جامعته، بما فيها حافلة

http://alsori.net

0997326097

alsoriklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

درا بلا متنفس... الإهمال يخيم على الحدائق ويضيق مساحة الترفيه

ويقول أحد سكان حي السحاري: "كنا نخرج إلى الحديقة القديمة لنمضي وقتاً مع الأطفال، لكن اليوم لم يبق شيء يمكن أن يجذب العائلة. أصبحت الحديقة مكاناً مهملاً، وكأنها قطعة أرض بلا صاحب".

هذه الشكوى تتكرر في معظم أحياء المدينة، خاصة في درا التي تلقها آثار الحرب وما زالت تعاني من ضعف كبير في البنى التحتية. ولعل من أبرز مظاهر الأزمة أن الأطفال في درا باتوا يقضون أغلب أوقات لعبهم في الشوارع البضيفة أو أمام المنازل، وهو ما يسبب مشاكل اجتماعية وأمنية. فغياب الأماكن المخصصة للعب يعني أن الأطفال يختلطون مع حركة المرور، ما ينتج عنه مخاطر يومية، إضافة إلى ضجيج يرهق العائلات.

وتتضاعف أهمية الحدائق والمساحات العامة في مدينة مثل درا التي شهدت صدمات متتالية خلال السنوات الماضية. فالمجتمعات الخارجية من النزاعات تحتاج أكثر من غيرها إلى أماكن تجمع وتفاعل وتهدئة نفسية، وهذا ما تتفدده المدينة اليوم. إذ تشير تجارب دول عديدة مثل بصراعات إلى أن إعادة تأهيل المساحات العامة كان جزءاً أساسياً من عملية التعافي المجتمعي، لأنها تساعد الناس على استعادة جزء من حياتهم الطبيعية. أما في درا، فما يزال هذا الجانب مهملاً أو موجدلاً في ظل أولويات أخرى تتعلق بالكهرباء والمياه والبنى التحتية الأساسية.

وتحمل قصص الأهالي الكثير من التفاصيل الدقيقة التي تبرز أهمية القضية. ف أبو راشد، وهو رجل في الخمسين من عمره، يقول إنه كان يأخذ أولاده قبل الحرب كل مساء إلى إحدى الحدائق المجاورة، بينما اليوم يخرج وحده في الصباح الباكر ليمشي قرب ساحة قديمة مهملة. "المدينة تغيرت كثيراً"، يقول. "كان الناس يلتقون

ومن الجوانب الأخرى التي تقام المشكلة غياب المساحات الترفيهية الكبيرة التي يمكن أن تستقطب الشباب. فليس في درا سوى عدد محدود جداً من المراكز الثقافية أو الأندية الرياضية، ومعظمها يعمل بقدرة محدودة. وهذا الغياب يدفع الكثير من الشباب إلى قضاء أوقاتهم في المقاهي

التي أصبحت بديلاً عن المساحات الخارجية. وفي ظل غياب الحدائق والمساحات العامة، أصبح الشباب يلجأ إلى المتنزهات القريبة من بيوتهم، مما يسبب مشاكل اجتماعية وأمنية. فغياب الأماكن المخصصة للعب يعني أن الأطفال يختلطون مع حركة المرور، ما ينتج عنه مخاطر يومية، إضافة إلى ضجيج يرهق العائلات.



تكشف هذه المعاناة عن جوانب اقتصادية أيضاً. مع ارتفاع أسعار النقل وتأخر وسائل المواصلات الرسمية، يلجأ بعض الطلاب إلى سيارات الأجرة الخاصة، رغم تكلفتها الباهظة بالنسبة لدخل عائلاتهم، بينما يعتمد آخرون على الحافلات المكظة أو الدرجات النارية غير الرسمية، معرضين أنفسهم لمخاطر الحوادث أو التآخير. الطالب رامي، الذي يدرس الطب، يقول: «أحياناً أضطر لدفع ضعف المبلغ المعتاد لمجرد اللحاق بمحاضرتي، وهذا عبء إضافي على ميزانية الأسرة، ويجعلني أفكر جدياً في ترك الجامعة لو استمر الوضع هكذا».

إضافة إلى الضغط المالي، هناك الأثر النفسي والاجتماعي لهذه المواصلات المتعبة. يؤثر الانتظار الطويل والازدحام اليومي على الحالة النفسية للطلاب، ما يزيد من مشاعر التوتر والقلق والتعب المستمر. بعض الطلاب يلجأون إلى استخدام الهواتف

في الحدائق ويتبادلون الأخبار. اليوم أصبحت الشوارع أكثر ازدحاماً والناس أقل اجتماعاً. المساحات الخضراء كانت جزءاً من حياتنا، واختفاؤها ترك فراغاً في الروح قبل أن يتركه في المكان".

وتشير بعض المبادرات الفردية إلى رغبة السكان في تحسين الوضع، لكن هذه الجهود تبقى محدودة وغير قادرة على تعويض غياب خطة حقيقية من الجهات المسؤولة. إذ يحتاج ملف الحدائق إلى تنظيم، وتمويل، ومتابعة، وتعاون بين بلدية درا والمجتمع المحلي، إضافة إلى دعم خارجي في بعض الأحيان لإنشاء أماكن ترفيهية جديدة أو تأهيل الحدائق الحالية. فقد أصبحت بعض الأحياء ذات كثافة سكانية مرتفعة دون أي متنفس عام، وهذا الوضع ينعكس على مستوى التوتر الاجتماعي وارتفاع الضغط النفسي لدى السكان.

وبين الإهمال المستمر، وضيق المساحات، وارتفاع عدد الأطفال والشباب الذين يحتاجون أماكن للعب والراحة، تصبح درا اليوم أمام ضرورة ملحة لإعادة الاعتبار للحدائق والمناطق الترفيهية. فهذه المساحات ليست رفاهية، بل حاجة اجتماعية وصحية ونفسية لأي مدينة تسعى إلى إعادة بناء استقرارها الداخلي. وإلى أن تحسن الظروف ويبدأ العمل الجدي على هذا الملف، سيبقى سكان المدينة ينتقلون بين الشوارع البضيفة والحدائق المهجورة، بانتظار أن تعود درا كما كانت يوماً. مدينة تشبه أهلها، بنهبها الأخضر ومساحاتها التي تتسع للجميع.

فصيرة، لكن هذه الخيارات محدودة حسب المسافة والطقس والظروف الأمنية. وفي ظل غياب حلول حكومية واضحة، يعتمد الطلاب على التكيف الشخصي والتنقل المبكر لتجنب الضغط اليومي، لكن هذا لا يخفف من وطأة المشكلة بشكل كامل. قصص الطلاب اليومية تبرز حجم الإرهاق النفسي والجسدي الذي يرافقهم. أحمد، طالب في كلية الاقتصاد، يروي: «أحياناً أعود إلى المنزل منهكاً جداً لا أملك حتى القدرة على المذاكرة، أحياناً أفكر هل يستحق كل هذا التعب من أجل الدراسة؟».

بينما تقول ندى، طالبة في المدرسة الثانوية: «أحياناً أتمنى أن يكون هناك نظام نقل أفضل، أن تكون هناك حافلات مخصصة للطلاب، لأن كل يوم رحلة صراع من أجل الوصول والعودة». لكن؛ هل تستخذ الجهات المختصة خطوات جديده لتحسين واق النقل الطلابي في دمشق؟ مع استمرار التكدس، وارتفاع تكاليف النقل، وضعف صيانة الحافلات، يبدو أن الطلاب سيستمرون في المعاناة اليومية بين التعب والانتظار، مؤكداً أن كل رحلة إلى المدرسة أو الجامعة ليست مجرد انتقال جغرافي، بل اختبار يومي للصبر والقدرة على التحمل.

لا تعتبر المواصلات في دمشق مجرد وسيلة للوصول من نقطة إلى أخرى، بل تجربة يومية تعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية واللوجستية التي يواجهها الطلاب، وتعمل من كل رحلة رحلة صبر وإرهاق متواصل، وسط انتظار لجهود فعليه تعالج المشكلة وتعيد للطلاب قهيم النازحون داخلياً داخل سوريا واللاجئون السوريون في دول الجوار، من تركيا إلى لبنان والأردن والعراق.»

عاش أزممة النزوح السورية في عام ٢٠٢٥ حالة من التعقيد المتزايد بعد أكثر من أربعة عشر عاماً على اندلاع الحرب، إذ تتقاطع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لتشكّل واقعاً مريراً يعيشه النازحون داخلياً داخل سوريا واللاجئون السوريون في دول الجوار، من تركيا إلى لبنان والأردن والعراق.»

أزمة مياه حادة بالسويداء..

ومنظومة المياه شبه مشلولة



تواجه محافظة السويداء وضعاً مائياً صعباً نتيجة لعوامل متعددة بدءاً من الأضرار الكبيرة التي لحقت بمصادر المياه الرئيسية خلال احتياجها منتصف شهر تموز الماضي، ووصولاً إلى مشاكل الصيانة وشح المشتقات النفطية والتقنين الكهربائي الجائر، الذي يعيق عمليات ضخ المياه وتوزيعها.»

الحياة المعلقة.. أمهات وزوجات

المفقودين في سوريا بين الانتظار والألم



على أرصفة المدن السورية، وفي الأحياء التي تشهد بقايا الحياة اليومية، تنتشر وجوه نساء تلاحقهن صورة من فقدن. أمهات يبحثن عن أبنائهن، وزوجات تبحث عن أزواجهن، وأخوات لم يعرفن شيئاً عن إخوتهن منذ سنوات، وسط فراغ رسمي وقانوني يعرضهن لخطر ضياع أبنائهن.

يضعف معاناتهن. المفقودون في سوريا ليسوا مجرد أسماء في قوائم، بل قصص حياتية توقفت فجأة، ترك خلفها حزناً صامتاً وألماً مستمراً لا يعرف الراحة أو النهاية.»

اللاجئون والنازحون السوريون بين التشرذ وضعط

المعيشة... معاناة يومية تتفاقم في غياب الحلول



عاش أزممة النزوح السورية في عام ٢٠٢٥ حالة من التعقيد المتزايد بعد أكثر من أربعة عشر عاماً على اندلاع الحرب، إذ تتقاطع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لتشكّل واقعاً مريراً يعيشه النازحون داخلياً داخل سوريا واللاجئون السوريون في دول الجوار، من تركيا إلى لبنان والأردن والعراق.»

عاش أزممة النزوح السورية في عام ٢٠٢٥ حالة من التعقيد المتزايد بعد أكثر من أربعة عشر عاماً على اندلاع الحرب، إذ تتقاطع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لتشكّل واقعاً مريراً يعيشه النازحون داخلياً داخل سوريا واللاجئون السوريون في دول الجوار، من تركيا إلى لبنان والأردن والعراق.»

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٩٣ - الأربعاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

الكبتاغون في سوريا.. إرث تركه النظام يهدد

المجتمع ويقوّض فرص إعادة البناء

على الرغم من التغيرات السياسية والأمنية التي شهدتها سوريا خلال العقدين الماضيين، فإن ظاهرة إنتاج وتهريب عقار الكبتاغون ما تزال واحدة من أكثر الظواهر غير الشرعية تأثيراً في البلاد،

هذه التجارة التي تتجاوز نطاق الاقتصاد المحلي لتشمل شبكات دولية، لم تتوقف رغم سقوط النظام، بل شهدت توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة.»



سوريا المستقبل... نحو شراكة تتجاوز الطوائف

منذ عقد ونصف، أنهكت الحرب جسد سوريا وروحها، فترك الانقسام الطائفي والمذهبي ندوباً عميقة في مجتمع كان يوماً مثلاً للتنوع والتعايش.

لم يكن هذا الانقسام قدراً محتوماً، بل نتيجة لتراكمات من التحريض وسوء الفهم، واستغلال الهويات الدينية والمذهبية في صراع سياسي فقد بوصلته الوطنية وأضعف نسج المجتمع السوري الذي كان يزدهر بتعددته.

اليوم، وبعد أن خفت صوت السلاح وبدأت ملامح الحياة تعود تدريجياً إلى المدن والقرى، تبرز الحاجة الملحة لإعادة بناء الثقة بين أبناء الوطن الواحد، وترميم الجسور التي هدمتها سنوات النزاع.

فالتعايش لا يُفرض بالقوة، بل يُصنع بالوعي والعدالة والمصالحة، وإيرادة جماعية تؤمن أن الوطن يسع الجميع دون استثناء، والمواطنة يجب أن تكون القاسم المشترك الذي يجمع عليه السوريون، بعيداً عن الانتماءات الضيقة والانقسامات التي غذتها الأزمات المتلاحقة.

إن الخطوة الأولى نحو الشفاء تبدأ بفتح حوار وطني شامل وصادق، يشارك فيه ممثلو مختلف المكونات السورية دون تمييز أو إقصاء، من أجل صياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة والمساواة.

كما يجب أن توخّذ الجهود في مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة لنشر قيم التسامح والتؤنير، وتعزيز روح الانتماء لوطن بدل الانغلاق على الطائفة أو العشيرة

ولا يمكن بناء سوريا الجديدة من دون مصالحة حقيقية تعترف بالألام والضحايا، وتمنح لكل فئة صوتها وفرصتها في إعادة الإعمار، فالمجتمع الذي يتصالح مع ذاته يمتلك القدرة على تجاوز الماضي نحو مستقبل أفضل.

هيئة التحرير

سياسي سوري: إعادة إعمار سوريا

تواجه تحديات مستمرة



يؤكد السياسي السوري علي الفرحان أن نجاح عملية إعادة الإعمار في سوريا يعتمد بشكل أساسي على قدرة الحكومة الانتقالية على بناء الثقة بين جميع الأطراف، وتحقيق استقرار سياسي طويل الأمد، مما يعزز من قدرة البلاد على استعادة مكانتها على الساحة الدولية.»

العدالة الانتقالية في سوريا... هل تبدأ

محاسبة مرتكبي الانتهاكات؟



في وقتٍ تتأرجح فيه سوريا بين أملٍ ضئيلٍ لمستقبل أفضلٍ وغضبٍ متصاعدٍ بسبب سنواتٍ من الصراع، تظهر في الأفق جهود جديدة تهدف إلى فتح ملف المحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت خلال فترة حكم النظام السوري السابق، ما يثير تساؤلات واسعة حول مستقبل العدالة في البلاد، وحول ما إذا كانت هذه الإجراءات يمكن أن تشكل بداية حقيقية لمسار العدالة الانتقالية، أم أنها تظل محاولات جزئية لا تلامس جوهر القضية.»

محمود سلطان... الهداف الذهبي وواحد من

أعمدة الكرة الحلبية في السبعينات

الأهداف.

وقد اشتهر سلطان بقرته الكبيرة على التسجيل بالرأس، حتى أطلق عليه لقب ”صاحب الرأس الذهبي“، وهو لقب لازمه طوال مسيرته وأصبح جزءاً من هويته الكروية.

الديابات في أحياء حلب الشعبية

وُلد محمود سلطان في مدينة حلب عام ١٩٥٢، وبدأ مسيرته الكروية في سن مبكرة ضمن فرق الأحياء الشعبية، حيث كانت ملاعب التراب والشغف وحدهما كفيّلين بصقل المواهب الحقيقية.

كانت انطلاقته الأولى مع فريق المجد الشعبي عام ١٩٦٥، إلى جانب عدد من اللاعبين الذين أصبحوا لاحقاً من أعمدة الكرة الحلبية مثل: محمد ختّام، جمعة الرائش، والحارس معروف كسكسوني.

وكانت تدريباتهم تُقام في ملعب مدرسة أبي عبيدة بن الجراح في حي المستدامة، وهو المكان الذي شهد البدايات الأولى لموهبته اللافتة في التهديف.

الانطلاقة مع نادي الاتحاد الحلي

انضم محمود سلطان إلى صفوف نادي الاتحاد الحلي في سن مبكرة، وتدرج في فئاته العمرية حتى وصل إلى فريق الرجال عام ١٩٦٩ وهو لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره.

هناك، وجد نفسه بين نخبة من نجوم الكرة السورية البارزين آنذاك، مثل وائل عقاد، محمد هوش، عبد الملك حزام، عمر كيّال، فاتح زكي وغيرهم.

وخلال فترة قصيرة، أثبت حضوره المميز كمهاجم من الطراز الرفيع، وتمكّن من حجز مكانه في التشكيلة الأساسية بفضل حسّه التهديفي العالي وقدرته على حسم المباريات.

لقاب وبطولات خالدة

«فيفا» تغرّم النرويج وإيطاليا بسبب

حوادث جماهيرية في مباريات إسرائيل

قرارات تأديبية على خلفية تصفيات مونديال الأوروبي وسط أجواء سياسية متوترة

في خطوة جديدة تؤكد تشدد الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) في التعامل مع الانضباط الجماهيري خلال المباريات الدولية، أعلن الاتحاد مساء الخميس عن تغريم الاتحادين الإيطالي والنرويجي لكرة القدم، على خلفية حوادث جماهيرية رافقت لقاء منتخبى البلدين أمام منتخب إسرائيل ضمن تصفيات الأوروبية المؤهلة إلى كأس العالم ٢٠٢٦.

الغرامات والمخالفات

وفقاً للبيان الرسمي الصادر عن «فيفا»، فقد تم تغريم الاتحاد الإيطالي بمبلغ ١٢,٥٠٠ فرنك سويسري (ما يعادل نحو ١٥,٥٠٠ دولار أميركي) في حين تم تغريم الاتحاد النرويجي بمبلغ ١٠,٠٠٠ فرنك سويسري (حوالي ١٢,٤٠٠ دولار أميركي).

وأوضح البيان أن العقوبات جاءت بسبب سلوك غير منضبط من جماهير المنتخبين، شمل: تعطيل عزف النشيد الوطني الإسرائيلي أثناء انطلاق المباراة. اقتحام بعض المشجعين لأرضية الملعب خلال سير اللقاء.

رياضة

العدد ٢٩٣ - الأربعاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م

العدد ٢٩٣ - الأربعاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م

سياسي سوري: إعادة إعمار سوريا تواجه تحديات مستمرة

حاوره/ مجد محمد

يؤكد السياسي السوري علي الفرحان أن نجاح عملية إعادة الإعمار في سوريا يعتمد بشكل أساسي على قدرة الحكومة الانتقالية على بناء الثقة بين جميع الأطراف، وتحقيق استقرار سياسي طويل الأمد، بما يعزز من قدرة البلاد على استعادة مكانتها على الساحة الدولية.

بعد عام ٢٠٢٤، الذي شهد تغييراً في رأس النظام السياسي السوري، أصبح الحديث عن إعادة الإعمار أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ورغم أن النزاع قد انتهى بواقع سياسي جديد، فإن عملية إعادة بناء سوريا لا تزال محفوفة بالتحديات، من الانقسامات الداخلية إلى العقوبات الدولية، ومن غياب الاستقرار السياسي إلى الصعوبات في تأمين التمويل.

في هذا الحوار الذي أجرته صحيفة **السوري**، يتحدث عضو حركة التغيير عن أبرز القضايا التي تواجه عملية الإعمار، والمعارض والمؤثرات الدولية ذات الصلة، إضافة إلى فرص التعاون مع الدول الإقليمية والدولية، والتحديات القانونية والاقتصادية التي قد تعرقل هذه العملية.

كيف ترى وضع إعادة الإعمار في سوريا بعد عام ٢٠٢٤؟

الإرث الكروي والاعتراف الجماهيري

يُعتبر محمود سلطان من أكثر المهاجمين إنتاجاً في تاريخ الكرة السورية، إذ حقق نسب تسجيل قياسية لم يصل إليها أحد في ذلك الزمن. وقد نال احترام الجماهير والمعلقين الرياضيين داخل سورية وخارجها، حتى إن المعلق المصري الشهير الكابتن لطيف أطلق عليه لقب “صاحب الرأس الذهبي” بعد هدف رائغ سجله في مرمرى نادي الزمالك المصري في مباراة ودية memorable.

ترك محمود سلطان وراءه إرثاً رياضياً مشرفاً، وذكريات جميلة لدى عشاق نادي الاتحاد والكرة الحلبية عامة، وبقي اسمه محفوراً في ذاكرة كل من تابع تلك المرحلة الذهبية من تاريخ الكرة السورية.

كيف تؤثر الانقسامات السياسية بين الأطراف المختلفة على فرص نجاح مشاريع إعادة الإعمار في سوريا؟

الانقسامات السياسية داخل سوريا تمثل عائقاً كبيراً أمام نجاح أي مشروع إعادة إعمار على المدى القصير والطويل. فالمناطق التي تديرها الإدارة الذاتية، على سبيل المثال، تشهد نوعاً من الاستقلالية، في حين أن الحكومة الانتقالية في دمشق تسعى إلى إعادة توحيد البلاد تحت سلطتها. هذه التباينات تجعل التنسيق بين الأطراف المحلية صعباً، وقد يؤثر ذلك على القدرة على توزيع المشاريع بشكل عادل أو فعال. إن غياب الاتفاق على نموذج الحكم يجعل أي جهد لإعادة الإعمار عرضة للتعنثر.

ما هي الفرص المتاحة لسوريا للحصول على التمويل من الدول الأجنبية والمنظمات الدولية في ظل الأوضاع الحالية؟

سوريا تواجه تحديات كبيرة في جذب تمويل دولي بسبب العقوبات المستمرة وضعف الثقة في النظام السياسي الجديد. ومع ذلك، هناك دول إقليمية مثل تركيا والسعودية قد تكون مستعدة للاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار، وهو ما يمكن أن يفتح بعض

في إعادة بناء سوريا. ما قد يحدث هو محاولة كل طرف فرض رؤيته السياسية من خلال مشاريع إعادة الإعمار، وهذا قد يؤدي إلى تقسيم البلاد فعلياً من الناحية الاقتصادية، مع استثمارات متناقضة في المناطق المختلفة، مما يجعل من الصعب إيجاد توافق شامل.

ما هي التحديات التي تواجهها الحكومة الانتقالية في معالجة قضايا التمويل والموارد في عملية إعادة الإعمار؟

الحكومة الانتقالية تواجه تحديات كبيرة في تأمين التمويل المناسب للمشاريع الاقتصادية الكبرى. هناك حاجة لإعادة بناء المؤسسات المالية المحلية، بينما تظل الحكومة الجديدة تحت ضغط محاولة معالجة ملفات فساد سابقة، وتشكيل هيكل قانوني جديد لتشجيع الاستثمار. إن عجز الحكومة عن تأمين المساعدات الدولية المأمولة أو تمويل من مؤسسات دولية سيكون عاملاً حاسماً في نجاح أو فشل عملية الإعمار.

كيف يمكن أن تتعامل سوريا مع الابتزاز السياسي والاقتصادي في ضوء الضغوط الدولية المستمرة؟

الابتزاز السياسي والاقتصادي سيكون أحد



العوامل المؤثرة على عملية إعادة الإعمار في

سوريا. كثير من الدول الغربية قد تضع شروطاً قبل تقديم المساعدات أو الاستثمارات، مثل تطبيق إصلاحات سياسية معينة أو تبني سياسات حقوق الإنسان. التعامل مع هذه الضغوط يتطلب من الحكومة الانتقالية القدرة على التفاوض من موقع قوة، وإن كانت القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة قد تكون محدودة بسبب ضغوط الخارج. إذا كانت الحكومة قادرة على بناء جبهة داخلية موحدة واستعادة الثقة الشعبية، سيكون لديها قدرة أكبر على مقاومة هذه الضغوط.

هل ترى أن إعادة الإعمار قد تكون ساحة لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية والدولية؟
بال تأكيد، هناك مخاطر حقيقية من أن تتحول عملية إعادة الإعمار إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية والدولية. فروسيا، وتركيا، ودول الخليج، لكل منها مصالحه الخاصة

٣ | حوارات



النزاعات؟

نعم، هناك بعض النماذج التي يمكن الاستفادة منها، مثل نموذج العراق بعد عام ٢٠٠٣، ورواندا بعد الإبادة الجماعية. هذه البلدان تمكنت من الاستفادة من الدعم الدولي مع المحافظة على الاستقرار السياسي الداخلي من خلال آليات شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. التحدي الأكبر في سوريا سيكون إيجاد حلول توافقية بين الأطراف السياسية المختلفة، وهي مسألة لم تُحسم بعد. ولكن إذا استطاعت سوريا تجنب النزاعات السياسية وتأسيس إطار قانوني متين، فقد تتمكن من السير في نفس الاتجاه.

كيف تقيم العلاقة بين الشراكات المحلية والدولية في عملية إعادة الإعمار؟

الشراكات المحلية والدولية تمثل ضرورة ملحة في عملية إعادة الإعمار. فالشراكة مع الدول الإقليمية يمكن أن تقدم دفعة كبيرة لعملية الإعمار، وفي الوقت نفسه يجب أن تكون هناك آليات لتشجيع مشاركة المجتمع المدني المحلي من خلال مشاريع تهدف إلى التنمية المستدامة. الشراكات الدولية أيضاً ضرورية، لكنها تتطلب مراعاة التوازنات السياسية الحساسة، خاصة إذا كان الهدف هو ضمان أن تستفيد جميع الأطراف من العملية بشكل عادل.

ما هي الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها سوريا لجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل الأوضاع السياسية الراهنة؟

لجذب الاستثمارات الأجنبية، يجب على سوريا أولاً ضمان استقرار الوضع الأمني والسياسي، وتقديم حوافز اقتصادية للمستثمرين الأجانب. كما ينبغي تبني سياسات إصلاح اقتصادي وقانوني واضحة تضمن حماية الاستثمارات والأموال. علاوة على ذلك، من المهم أن تفتح الحكومة الانتقالية قنوات للحوار مع المجتمع الدولي بهدف إزالة العقبات القانونية والسياسية التي قد تعيق هذه الاستثمارات.

هل تعتقد أن عملية إعادة الإعمار قد تؤدي إلى وحدة سياسية حقيقية بين مختلف الأطراف السورية؟

إعادة الإعمار قد تكون فرصة لبناء الوحدة السياسية إذا تم التعامل معها بطريقة شاملة وشفافة. ولكن لتحقيق ذلك، يجب أن نلتزم جميع الأطراف بالمشاركة في عملية السلام وإعادة بناء المؤسسات على أسس ديمقراطية. الصراع السياسي قد يستمر إذا لم تتمكن الحكومة الانتقالية من تقديم إجابات على القضايا الأكثر تعقيداً مثل توزيع السلطة والمشاركة الفعالة لجميع المكونات السورية.

العدد ٢٩٢ - الأربعاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م

دمشق والحلم الضائع.. تربية دودة الحرير بين الواقع والإهمال



باع المعدات التي جمعها، وأغلق الغرفة، وحتّول إلى تجارة صغيرة لقطع الأثاث القديمة. ليلي أيضاً توقفت، وعادت للعمل في محل خياطة داخل دمشق. أما ثالث، وهو مربي يدعى نادر من ضاحية دمشق، فحرب استيراد بيوض بنفسه، لكن حين ارتفع سعرها إلى ما يعادل نصف دخله السنوي، اقتنع بأنه من العيب مواصلة التجربة دون مخطط واضح للدعم والتسويق.

من الناحية التقنية، إعادة إحياء تربية دودة القز تحتاج إلى خطة شاملة: من زراعة التوت، وتوفير البيوض، وتدريب المربين، وتوفير محلات لتشرقق وغزل وتصنيع الحرير، وتوفير بدائل لتسويقية، وربط الإنتاج المحلي بسوق التصدير أو الصناعات الثانوية. تقرير زراعي على



والاحتفالات القومية، حيث يحرص أبناء المنطقة على ارتدائه بكل فخر. فهو ليس مجرد مظهر خارجي، بل رسالة رمزية تقول إن الأصالة لا تُحصى مهما تغيّرت الأزمنة والظروف.

وفي الوقت الراهن، يلاحظ ازدياد الإقبال من قبل الأجيال الجديدة على التمسك باللباس التراثي والمشاركة به في مختلف المناسبات الاجتماعية والمهرجانات

الثقافية، في مشهد يعكس وعي الشباب بأهمية الحفاظ على هويتهم الثقافية والتمسك بجذورهم أمام موجات التغريب والموضة الحديثة. هذا الإقبال المتجدد أعاد الحياة إلى الأزياء التقليدية، وجعلها حاضرة في المناسبات اليومية كما في الاحتفالات العامة، كرمز للفخر والانتماء.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت بعض المناطق مبادات شعبية وثقافية تهدف إلى إحياء هذا التراث، من خلال إقامة

العدد ٢٩٢- الأربعاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م

العدالة الانتقالية في سوريا.. هل تبدأ محاسبة مرتكبي الانتهاكات؟

مجد محمد

في وقت تتأرجح فيه سوريا بين أمل ضئيل بمستقبل أفضل وغضب متصاعد بسبب سنوات من الصراع، تظهر في الأفق جهود جديدة تهدف إلى فتح ملف المحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت خلال فترة حكم النظام السوري السابق، ما يثير تساؤلات واسعة حول مستقبل العدالة في البلاد، وحول ما إذا كانت هذه الإجراءات يمكن أن تشكل بداية حقيقية لمسار العدالة الانتقالية، أم أنها تظل محاولات جزئية لا تلامس جوهر القضية.

ويقول أثير الراغب، عضو الحزب الوطني الديمقراطي، إن تعريف العدالة الانتقالية في السياقات ما بعد النزاع يركّز على تحقيق العدالة والتعويض للضحايا، مع ضمان المحاسبة عن الجرائم والانتهاكات التي وقعت في سوريا.

ويضيف أن هذا المفهوم بدأ بالظهور بشكل تدريجي بعد ما يقارب عقداً من الصراع الذي أدى إلى مقتل مئات الآلاف وتهجير ملايين آخرين، لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن السؤال الأهم هو ما إذا كانت هذه الخطوات تحوّلًا حقيقياً في مسار العدالة أم أنها مجرد إجراءات تكتيكية لتخفيف الضغوط الدولية.

وفي الآونة الأخيرة، تعلن بعض الهيئات القضائية التابعة للحكومة الانتقالية في سوريا عن توقيف شخصيات سياسية وعسكرية متورطة في الانتهاكات التي وقعت خلال فترة حكم النظام، وتأتي هذه الخطوات في وقتٍ حساس تسمى خلاله بعض المناطق إلى تعزيز استقرارها الداخلي وبناء الثقة بين مكونات المجتمع التي تعرضت

وعد دعم، بل إلى روية وطنية كاملة تزرع التوت، وتُقَصّ البيوض، وترتّب البريقات، وتُصنّع الحرير، وتسوّقه في الأسواق المحلية والدولية، وإلا فستبقى لقصص سامر وليلي مجرد ذكريات متسارعة لمهنة كادت أن تختفي.

تلخص قصتان من دمشق – سامر وليلي

العدالة الانتقالية في سوريا.. هل تبدأ محاسبة مرتكبي الانتهاكات؟



المختلفة، بالإضافة إلى الخوف من الانتقام والضغط السياسية التي قد تعيق تنفيذ العدالة على أرض الواقع.

ويؤكد أن غياب العدالة المترسّخة يثير مخاوف من أن تكون الإجراءات الحالية مجرد تكتيك سياسي يستهدف بعض الأطراف دون المساس بالنظام ككل، ما يعيق إمكانية محاسبة جميع المتورطين.

ويضيف أن التساؤل الأكبر الذي يطرح نفسه اليوم هو ما إذا كانت هناك استراتيجية شاملة لمكافحة الإفلات من العقاب، ففي وقتٍ تتزايد فيه الدعوات إلى المحاسبة، تبرز مخاوف حقيقية من أن تظل هذه المحاولات مقتصرة على إجراءات محدودة دون إطار قانوني يضمن العدالة لجميع الضحايا، ويوضح أن غياب القوانين المحلية والدولية الفاعلة، وعدم وجود محاكم متخصصة لملاحقة مرتكبي الجرائم، يجعل من الصعب تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا بالشكل المنشود.

ويرى الراغب أن المخاوف من سياسة الإفلات من العقاب ما زالت قائمة، إذ لا توجد حتى الآن آليات واضحة لمحاكمة الشخصيات السياسية، والعسكرية البارزة المتورطة في الانتهاكات، مشيراً إلى أن الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لا يجب أن تقتصر على محاكمة الأفراد حسب، بل ينبغي أن تشمل أيضاً برامج تهدف إلى تعزيز المصالحة المجتمعية، وإنشاء مؤسسات قضائية مستقلة تحقّق العدالة وتعزز من سيادة القانون في المناطق المتضررة.

ويختتم الراغب حديثه بالقول إن السؤال الجوهري الذي يواجه السوريين اليوم هو ما إذا كانت البلاد قادرة على تحقيق العدالة الحقيقية التي

اعتبر مراقبون أن هذا الفوز خطوة مهمة في طريق التغيير داخل المشهد السياسي، بقودها جبل جديد، قد يغير موازين القوة في الولايات المتحدة، ويشكل بداية عهد جديد في السياسة الأميركية، وتحوّلاً في الحياة السياسية للمدنية، إذ وضع فئات كانت مهمشة سابقاً في قلب المشهد السياسي، وغيّر المفاهيم السائدة حول التحالفات ومشاركة الناخبين، وأثبت أن الشعوب تنوّق إلى من يشعر بأوجاعها من دون تصنع أو ترف سياسي.

وأشاروا إلى أن «التغيير ليس حلمًا، بل إرادة قادرة حين تستيقظ على كسر هيمنة الأنظمة المخادعة». ومن جانبها قالت مجلة «ذا نيويوركركر»، تحت عنوان عهد ممداني بدأ إن «خصوم ممداني حاولوا تشويه سمعته بسبب صغر سنّه، وقلة خبرته، وانتمائه السياسي اليساري، لكن سكان نيويورك لم يرغبوا في عدمة تقليدي أو سياسي مخضرم، بل أرادوا زهران ممداني نفسه». غضب إسرائيلي

أثار فوز ممداني بمنصب عدمة نيويورك موجة من الغضب في الأوساط الإسرائيلية، ووصفه بعضهم بأنه لية «سقوط نيويورك». واستنكرت حكومة بنيامين نتنياهو نجاح ممداني، ودعت يهود المدينة للهجرة إلى إسرائيل.

وزعم وزير الشئتان الإسرائيلي أن «المدنية التي كانت رمزاً للحرية العالمية سلّمت مفاتيحها إلى مؤيد لحماس». ووصف وزير الأمن القومي اليميني المتطرف بن غفير انتخاب ممداني بأنه «عار سيخّد في الذاكرة»، واتهمه بأنه «مؤيد لحماس، ومعاد للسامية، وعدو لإسرائيل».

وكتب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، أفيغдор ليرمان، على منصة إكس «لقد سقطت نيويورك». وحذر مندوب إسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة من أن

«ما حدث في نيويورك قد يحدث قريباً في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بما في ذلك في الكونغرس وحتى البيت الأبيض». وفي المقابل، عبرت منظمة «صوت اليهود» التي تعرف نفسها بأنها «اليهود المتحدون ضد الصهيونية ودولة إسرائيل»، عن ترحيبها بفوز ممداني، وقالت في بيان التهنئة بفوزه «أحر التهانى وأطيب الأمنيات لرئيس بلدية مدينة نيويورك المنتخب، زهران ممداني، نفع بدعكم وتنطلي إلى قيادتكم وترونيك وتعاونك من أجل تحسين مجتمعنا، وجميع سكان نيويورك».

اعتبرت صحيفة الجارديان البريطانية أن انتخاب ممداني «يجسد تحوّلًا جليلاً وأيديولوجيًا داخل الحزب الديمقراطي في مرحلة أميركية تتأرجح بين تصاعد القومية البيضاء والحاجة الملحة إلى التغيير».

الكتاغون في سوريا.. إرث تركه النظام

يهدد المجتمع ويقوّض فرص إعادة البناء

تقرير/ جمانة الخالد

على الرغم من التغيرات السياسية والأمنية التي شهدها سوريا خلال العقدين الماضيين، فإن ظاهرة إنتاج وتهريب عقار الكيتاغون ما تزال واحدة من أكثر الظواهر غير الشرعية تأثيراً في البلاد، هذه التجارة التي تتجاوز نطاق الاقتصاد المحلي لتشمل شبكات دولية، لم تتوقف رغم سقوط النظام، بل شهدت توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة.

ويعكس استمرار هذه الظاهرة هشاشة البنية الأمنية بعد سقوط النظام، وضعف الرقابة، وتردي الوضع الاقتصادي، فضلاً عن التأثيرات العميقة على الشباب والمجتمع بشكل عام، سواء على صعيد القيم الاجتماعية أو الفرص الاقتصادية أو الصحة العامة.

بدأ إنتاج الكيتاغون في سوريا قبل سنوات طويلة من سقوط النظام، لكن الصراع الداخلي والأزمات الاقتصادية جعلت هذه الصناعة سزية ومنتشرة على نطاق واسع في مناطق متعددة.

وكانت تعمل هذه المصانع غالباً في مناطق بعيدة عن الرقابة المباشرة، أو تحت حماية جهات محلية شبه مسلحة، مستفيدة من انعدام الرقابة على الحدود وتغيّر السيطرة الإقليمية.

ومع مرور الوقت، تحوّلت هذه الصناعة من مصانع صغيرة إلى شبكة واسعة تشمل تعبئة وتخزين ومراحل تهريب، ما جعل سوريا المصدر الرئيسي لحبوب الكيتاغون في الشرق الأوسط.

تُقدّر نسبة حبوب الكيتاغون التي يتم ضبطها في الدول المجاورة والتي مصدرها سوريا بنحو ٨٠-٧٨٪، ويعود ذلك إلى قدرة الشبكات على التحرك بحرية في ظل غياب الرقابة الفعالة.

كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من ١٠٠ مليون حبة ومئات الأطنان من المواد الخام تُخزّن سنوياً في مخازن سورية، قبل أن يتم توزيعها أو تهريبها إلى دول الجوار. هذا الحجم الهائل يوضح مدى الازدهار الاقتصادي لهذه التجارة غير الشرعية، التي تُعتبر من أكثر مصادر الدخل المربحة في البلاد، في وقت تعاني فيه مناطق واسعة من الفقر والبطالة وانهيار البنية الاقتصادية الرسمية.

تنتشر عمليات التهريب عبر الحدود السورية مع العراق وتركيا والأردن ولبنان، باستخدام طرق برية وجبلية صعبة المراقبة، بالإضافة إلى طرق بحرية وجوية. وتعتمد شبكات التهريب على سيارات خاصة وشاحنات مزوّدة بمخابئ سرية، كما تلجأ أحياناً إلى تهريب الحبوب داخل شحنات تجارية مشروعة أو عبر وسطاء دوليين، ما يجعل من الصعب على الأجهزة الأمنية ضبطها بشكل كامل.

في بعض العمليات، ضبطت السلطات العراقية شاحنات تحتوي على أكثر من طن من حبوب الكيتاغون القادمة من سوريا، أي ما يعادل ملايين الحبوب، في حين سجّلت ارتفاعات هائلة في المضبوطات بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣ بلغت أكثر من ٣٠ مرة.

الجانب الاقتصادي لهذه التجارة غير الشرعية يعكس ازدواجية حادة في الواقع السوري. فبينما كان الاقتصاد الرسمي يشهد ركوداً وانخفاضاً في القدرة الشرائية، وفر الكيتاغون عوائد مالية ضخمة لشبكات التهريب والإنتاج، كما يُشكّل مصدر دخل جذاباً للشباب والعائلات الفقيرة.



الانخراط في الجريمة والاقتصاد غير الرسمي.

إن معالجة هذه الظاهرة تتطلب استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد، على المستوى الأمني، يجب تعزيز قدرات الرقابة على الحدود وتطوير التنسيق مع الدول المجاورة لكشف مسارات التهريب، إلى

جانب تكثيف الحملات لضبط المصانع والمخازن، وملاحقة الشبكات الإجرامية المنظمة.

على المستوى الاقتصادي، يتعين تقديم بدائل حقيقية للشباب والفئات الفقيرة، من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، ومليشيات محلية أو شبكات تهريب، ما يمنح قوة تؤثر على التوازنات المحلية وقدرتهم على التأثير في الأمن المجتمعي. وفي الوقت نفسه، تزيد هذه التجارة من صعوبة إعادة بناء مؤسسات الدولة، لأن جزءاً كبيراً من الشباب يجد في هذه الأنشطة فرصاً أفضل من الاقتصاد الرسمي، مما يحد من القدرة على جذبهم للعمل في المؤسسات الشرعية أو إعادة دمجهم في المجتمع بشكل سليم.

على المستوى الاجتماعي، تُظهر الدراسة أن هذه التجارة تعزز الاقتصاد الموازي وتشجع على ثقافة الاعتماد على السوق غير الرسمي. إذ أن استمرار هذه التجارة يعني استمرار تآكل النسيج الاجتماعي، وتأثير مباشر على الشباب والفئات الأكثر هشاشة، وي طرح تساؤلاً جوهرياً حول قدرة الحكومة والمجتمع على تقديم بدائل حقيقية ومستدامة.

ويترتب على ذلك زيادة معدلات العنف، وتفتشي الإدمان، وتفاقم الانقسامات الاجتماعية، إضافة إلى زعزعة الثقة في المؤسسات الرسمية. الشباب الذين يشهدون هذه البيئة غالباً ما يربطون النجاح المالي بالنشاط غير المشروع، ما يخلق دورة مستمرة من

التداول الرقمي.. بين حلم الأرباح السريعة ومخاطر المقامرة الرقمية



تقرير/ مرجانة إسماعيل

في شفق دمشق القديمة ومنازل ريفها، ظهرت ظاهرة التداول الرقمي بشكل واضح بين الشباب السوري. غرف صغيرة تتحول إلى ساحات متابعة للأسواق المالية، حيث يقضي الأبناء ساعات طويلة أمام الحواسيب المحمولة والهواتف الذكية، يراقبون صعود وهبوط العملات الرقمية والأسهم الأجنبية، في محاولة لكسب أرباح سريعة وسط أزمة اقتصادية خانقة. هذه الظاهرة لم تظهر فجأة، بل نشأت تدريجياً مع محدودية فرص العمل وانتشار الإعلانات المغرية عبر الإنترنت، لتصبح حديث الشباب اليومي وموضوع نقاش في المقاهي وعلى صفحات التواصل الاجتماعي.

سلمان، شاب من دمشق يبلغ من العمر ٢٤ عامًا، يروي تجربته: «بدأت التداول لأجرب حظي، لم أكن أعرف شيئاً عن الأسواق المالية أو استراتيجيات الاستثمار. في البداية ربحت بعض الدولارات، لكن سرعان ما خسرت كل ما جمعت. شعرت أنني أدخل في لعبة قمار رقمية أكثر من كوني أستثمر.» هذه التجربة تعكس واقع كثير من الشباب في دمشق وريفها الذين يجدون في التداول الرقمي منفذاً لتحقيق دخل سريع، بعيداً عن الوظائف التقليدية أو العمل الرسمي، الذي أصبح شبه معدوم في هذه السنوات.

في ريف دمشق، يوضح رامي، شاب عشريني، أن التداول كان موجوداً منذ سنوات محدودة، لكنه كان مقتصرًا على نطاق ضيق بين بعض المهتمين. اليوم، مع سهولة الوصول إلى منصات متعددة عبر الإنترنت، أصبح التداول ظاهرة بارزة في دمشق وريفها. يقول رامي: «الشباب يبحثون عن فرص عمل ولا يجدون، والتداول أصبح متاحًا للجميع من خلال منصات دولية يمكن الوصول إليها بسهولة. الخطر الأكبر يكمن في الجهل بأساسيات التداول، فالكثيرون يندفعون دون معرفة، بينما من يملك قليلاً من الخبرة قد يحقق أرباحًا.»

وأوضح رامي خطوات البدء في التداول: أولاً، اختيار شركة مخصصة دوليًا مثل تلك المعتمدة من CySEC أو FCA، ثم فتح حساب رسمي وتقديم وثائق هوية وإثبات السكن. بعد ذلك يتم إيداع الأموال عبر الحوالات الدولية أو الخدمات الإلكترونية، وتحميل منصة التداول على الجهاز، سواء كانت للهواتف أو للحواسيب. لكن الكثيرون يتجاوزون هذه الخطوات المنهجية ويبدؤون التداول بشكل عشوائي، مدفوعين بمقاطع الفيديو على الإنترنت وخصائص مجموعات السورين على فيسبوك وتليغرام، أصبحت مصادر رئيسية للشباب للبدء بالتداول. غالبية هذه المجموعات تعتمد على وسطاء مهلين لتحويل الأرباح، وغالبًا برسوم مرتفعة، كما يتداول الأعضاء أسئلة حول منصات مثل Binance وFcc، التي أصبح الوصول إليها متاحًا بشكل كامل بعد رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا في يونيو ٢٠٢٥، بما في ذلك تداول أكثر من ٣٠٠ عملة رقمية وخدمات الدفع والتحويل الفوري.

يوسف، شاب من دمشق، يحذر من التعامل مع منصات وهمية أو غير مرخصة، والتي استغلّت المشاريع الصغيرة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وسرقة أموال العديد من الشباب السوريين. يقول: «المنصات العالمية موثوقة، والحد الأدنى للإيداع عادةً ٢٠٠ دولار، لكن هناك منصات تروج لأساليب «شبيكية»، حيث يدعى المستخدمون لجذب أعضاء مقابل مكافآت، ما يحوّل التداول إلى لعبة مقامرة رقمية. التداول يحتاج إلى استراتيجية وانضباط وصبر، الأرباح لا تأتي بين ليلة وضحاها، لكن الكثير من الشباب في سوريا يتعاملون معه بعاطفة ورغبة في الربح السريع فقط، متخذين قرارات متهورّة.»

في حمص، يجلس علي، شاب في الثانية والعشرين، أمام حاسوبه المحمول منذ ساعات الصباح، يراقب تقلبات أسعار العملات الرقمية. يقول علي: «بدأت التداول بعد سماع قصص النجاح على وسائل التواصل، ثم سرعان ما خسرت الكثير. هنا في حمص، الشباب يتحدثون يوميًا عن التداول، لكن معظمهم بلا أي معرفة حقيقية. الأمر أصبح ظاهرة اجتماعية كما هو اقتصادي.»

أما في حماة، فهد، طالب جامعي، يحكي عن تجربته مع التداول الرقمي: «كنت أتابع أصدقاء لي يربحون بسهولة، فأردت التجربة. في البداية حققت بعض الأرباح، ثم انهارت جميع صفقاتي، وفقدت مدخراتي. اليوم أحاول تعلم التحليل المالي والاستراتيجيات المنظمة قبل العودة للتداول.» هذه التجارب تعكس فيما خاظنًا لدى الكثير من الشباب حول التداول الرقمي، وغياب التوعية حول الاستثمار المالي الآمن.

وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا كبيرًا في انتشار هذه الظاهرة. إعلانات للدورات التدريبية حول التداول وورش عمل افتراضية، وعشرات المجموعات الخاصة بالتداولين السوريين على فيسبوك وتليغرام، أصبحت مصادر رئيسية للشباب للبدء بالتداول. غالبية هذه المجموعات تعتمد على وسطاء مهلين لتحويل الأرباح، وغالبًا برسوم مرتفعة، كما يتداول الأعضاء أسئلة حول منصات مثل Binance وFcc، التي أصبح الوصول إليها متاحًا بشكل كامل بعد رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا في يونيو ٢٠٢٥، بما في ذلك تداول أكثر من ٣٠٠ عملة رقمية وخدمات الدفع والتحويل الفوري.

الباحث الاقتصادي جاد، من دمشق، يؤكد أن التداول الرقمي في سوريا لا يعد نشاطًا مشروعًا رسميًا. «حتى الآن، لا يوجد أي ترخيص صادر عن مصرف سوريا المركزي أو هيئة الأوراق والأسواق المالية يسمح بممارسة التداول الرقمي، سواء كان فوريكس أو عملات رقمية. بمعنى آخر، التداول يتم بحكم الواقع لا القانون، عبر منصات أجنبية ووسطاء غير رسميين.»

جاد يوضح ثلاثة أسباب رئيسية لامتناع المصرف المركزي عن تنظيم التداول: أولها مالية ومصرفية، فالنظام المصرفي السوري معزول عن النظام المالي العالمي بسبب

التداول الرقمي.. بين حلم الأرباح السريعة ومخاطر المقامرة الرقمية



في الاقتصادات المتقدمة، لكنه في سوريا لا يدخل ضمن الناتج المحلي، ولا يخضع لأي رقابية، ولا يحظى بأي حماية قانونية، ما يجعله أشبه بالمقامرة الرقمية أكثر من كونه استثمارًا منظمًا. على الرغم من المخاطر، هناك من تمكن من تحويل تجربة التداول العشوائي إلى فرصة للتعلم. نادين، فتاة من دمشق، خسرت جزءًا كبيرًا من مدخراتها لكنها بدأت دراسة الاقتصاد والاستثمار الرسمي: «التجربة كانت صعبة، لكن تعلمت الكثير. اليوم أتعامل مع مالي بحذر، وأفكر في الاستثمار الحقيقي بعيدًا عن المخاطرة في العشوائية.» هذه القصص تعكس أن المعرفة المالية والتخطيط الصحيح يمكن أن يحوّل الخسارة الأولية إلى درس مفيد يساعد الشباب على حماية أنفسهم ماليًا.

التحدي الأساسي يكمن في تثقيف الشباب، وتوفير بدائل عمل شرعية، وخلق بيئة مالية شفافة، مع تعزيز الرقابة على منصات التداول الأجنبية المستخدمة داخل البلاد. التداول في سوريا ليس مجرد وسيلة لكسب المال، بل اختيار للصبر والانضباط والمعرفة المالية، وحماية الشباب من الوقوع في فخ المقامرة الرقمية، الذي قد يترك آثارًا طويلة الأمد على حياتهم ومستقبلهم الاقتصادي.

تمثل ظاهرة التداول الرقمي في دمشق وريفها وحمص وحماة مزيجًا من الطموح المالي والحاجة الاقتصادية والجهل المالي، وتمثل مخاطرة كبيرة للشباب والمجتمع. في ظل غياب التشريع وعدم وجود حماية قانونية، تظل هذه الظاهرة أشبه بالمقامرة الرقمية، وليست استثمارًا منظمًا، وهو ما يستدعي تدخلات عاجلة لتعليم الشباب أساسيات الإدارة المالية والاستثمار الآمن، وإرشادهم نحو طرق قانونية لتحقيق دخل مستدام بعيدًا عن المخاطر العشوائية.

العدد ٢٩٣ - الأربعاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م

اللاجئون والنازحون السوريون بين التشرد وضغط

المعيشة.. معاناة يومية تتفاقم في غياب الحلول



درعا/ رجاء مختار

تعيش أزمة النزوح السورية في عام ٢٠٢٥ حالة من التعقيد المتزايد بعد أكثر من أربعة عشر عاماً على اندلاع الحرب، إذ تتقاطع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لتشكل واقعاً مريراً يُميشه النازحون داخلياً داخل سوريا واللاجئون السوريون في دول الجوار، من تركيا إلى لبنان والأردن والعراق.

ورغم تغيّر بعض ملامح الأزمة خلال العامين الأخيرين، مع الحديث المتكرر عن عودة أعداد متزايدة من اللاجئين إلى سوريا، إلا أن الظروف الفعلية على الأرض ما تزال شديدة الهشاشة، خصوصاً على صعيد السكن والأمن الغذائي والعمل وتوفر الخدمات الأساسية. ويرغم الجهود المحلية والدولية، تتراجع قدرة الاستجابة الإنسانية نتيجة الانخفاض الحاد في التمويل العالمي وتزايد الأزمات المتزامنة في مناطق أخرى من العالم، مما يضع السوريين بين ضغوط يومية لا تنتهي وآمال متجددة في انفراج يبدو بعيد المنال.

يقدّر أن ملايين الأشخاص ما يزالون في حالة نزوح داخلي ضمن الأراضي السورية، موزعين بين مخيمات شمال غرب البلاد ومناطق ريفية أو حضرية تضررت بنهاها التحتية خلال سنوات الصراع. في عدة محافظات، يشكّل السكن أكبر تحدٍّ يومي، حيث تعيش كثير من الأسر في خيم متهترئة أو مباني شبه مهدمة أو غرف مستأجرة مرتفعة التكلفة مقارنة بالدخل المحدود.

ومع اقتراب فصل الشتاء، تظهر معاناة إضافية تتمثل في نقص مواد التدفئة وغياب العزل الجيد وتضرر شبكات الكهرباء. ورغم مشاريع ترميم المنازل التي انطلقت في بعض المناطق، إلا أنها

فجوة سنوات من الخبرة تعيق

شباب في سوق العمل

تقرير/ جمانة الخالد

منذ بدء النزاع السوري، كانت منطقتي حمص وحماة من بين الأكثر تآثراً بالنزوح والتهجير، ما تسبب في توقف مفاجئ لمسارات التعليم والعمل لدى آلاف الشبان. هذا الانقطاع لا يُعد مجرد توقف مؤقت، بل أصبح فجوة سنوات من الخبرة تخلف أثراً طويل الأمد على قدرة هؤلاء الشبان في دخول سوق العمل. فقد بات أرباب العمل يميلون إلى تعيين من لديهم تجربة مهنية متواصلة أو تراكمات واضحة في المهارة، بينما لم نتج للشبان المتأثرين بالتهجير تلك الفرص.

في قطاع الصحافة، تخرج عدد كبير من الشبان من جامعات خاصة وجامعة دمشق، ومن ثم جاء النزوح ليوفّر فرصهم في تغطية محلية، أو بناء شبكات مصادر، أو تحسين مهاراتهم من خلال التدريب المهني. إحدى قصص حمص، رشا البلغلة، من العمر ٢٧ عاماً، تخرجت من قسم «فرص غير عادلة أو غير متكافئة» بحسب

نظام للحصول على تصاريح عمل، إلا أن نسبة القادرين على الحصول عليه ما تزال محدودة بسبب التعقيدات الإجرائية أو رفض بعض أصحاب العمل. ويأتي ذلك بالتزامن مع نقاشات داخلية في تركيا حول سياسات الاندماج والعودة، مما يزيد من شعور اللاجئين بعدم اليقين رغم سنوات طويلة من الإقامة. وفي لبنان، يواجه اللاجئون وضعاً أكثر هشاشة مع ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة وانكماش الاقتصاد المحلي. يعيش كثيرون في مخيمات أو تجمعات سكنية غير رسمية تفتقر للبنية التحتية، فيما تتراجع الخدمات الصحية والتعليمية بسبب ضعف تمويل الوكالات الدولية. وفي الأردن، ورغم تنظيم الإقامة والعمل بشكل أفضل نسبياً، إلا أن اللاجئين ما يزالون يعانون من ضغوط اقتصادية كبيرة، مع محدودية فرص العمل الرسمية وارتفاع كلفة السكن.

وتؤثر السياسات الحكومية والدولية بشكل مباشر على هذا المشهد، خصوصاً مع تزايد الحديث عن العودة الطوعية للسوريين إلى بلادهم. بعض الحكومات تطرح برامج تشجيعية للعودة في إطار تنظيم وجود اللاجئين على أراضيها، فيما تتبنى منظمات دولية معايير صارمة لضمان أن تكون العودة آمنة وطوعية وكريمة.

هذا التباين يخلق حالة من الضبابية لدى اللاجئين الذين يخشون العودة إلى ظروف غير مستقرة داخل سوريا، أو البقاء في دول تعيش ضغوطاً اقتصادية وسياسية تجعل وجودهم موضع نقاش مستمر. أما التمويل الدولي، فقد شهد تقلصاً ملحوظاً خلال العامين الماضيين نتيجة ازدياد الأزمات الإنسانية حول العالم، مما أدى إلى تقليص برامج الغذاء والصحة والتعليم في دول الجوار، وهو ما انعكس فوراً على حياة الأسر السورية التي تعتمد على هذا



شهادات ميدانية.

أما في الهندسة، فإن التخرج من الكلية ليس كافياً لوحده فالمهندس المدني مثل الشاب يوسف (٣٠ عاماً، من حماه) اضطر إلى العمل في البناء العشوائي دون عقود رسمية أثناء التهجير. عندما عاد، اكتشف أن هذه الخبرة غير معتمدة من قبل شركات إعادة الإعمار التي تطلب خبرة ميدانية داخل مشاريع منظمة ومعتمدة رسمياً. في تقارير عن سوريا، يُشير إلى أن هناك حاجة ماسة لتقييم تواصل للمهارات وربطها مع احتياجات سوق العمل لبناء ملف مهني قابل للاعتماد.

في مهنة التمريض والرعاية الصحية، توقف التدريب السريري عند كثير من المرضى

العدد ٢٩٣ - الأربعاء ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٥ م

دمشق: أطفال التسوّل ورائحة البراءة التي تخفت خلف الزجاج

دمشق/ مرجانة إسماعيل

حيث تتراص المتاجر القديمة في شارع الثورة بدمشق، وتتحرك السيارات بعجلة الحياة اليومية، يقف الطفل مازن على رصيف مقصود، يمدّ يده بكل هدوء نحو نافذة سيارة متوقفة، ينظر إلى قائدها بعينين كبيرتين تحملان أكثر من عمره. كان يرتدي سترة متهالكة، لم يكتمل زرها، وفي صوته صوت خفّ يتكرر بتردد: «مقيش عنذك؟» تقول والدته إن مازن – الذي لم يتجاوز الثامنة من عمره – خرج من البيت منذ الصباح الباكر لبيع بعض العلكة، وإذا لم يُعْدم ما يكفي لجلسته، فإنه يتحول إلى التسوّل. وفي هذه الزاوية من العاصمة، وُدت لحظة تدل فيها أن الطفولة تُفادى بالفضول والملل، وبأن البراءة تُستبدل بكلفة عالية لا يدفعها الراشدون وحدهم.

وفي حَيّ القميرية، يصعد إليه نهر من البشر يوماً، تتوسل الطفلة نور لمن يمرّ قرب كشك القهوة. لا تتجاوز العشر سنوات، تحمل دفترأ صغيراً فيه بعض صفحات التلون والبسكربت الأجوف. تقول بصوت واثق: «الذي مريض، ومقيش شغل، وأنا لازم أساعد». لا تتوقّف عند هذا الحدّ، بل تفتح كيساً صغيراً أمامها يحتوي على زجاجات مياه معدةً للبيع. ومع أن الشرفنة بروية عينها، والمارة يتحاشون النظر، إلا أن يدها الصغيرة لا تتراجع. قصة نور – وإن بدت مصممة – تحمل كمّ عميق، إذ إن ما تطالبه لا يُسد جوعاً أو عطشاً فقط، بل يُحمّلها مسؤولية أكبر من عمرها.

الظاهر أن ظاهرة «أطفال التسوّل» في دمشق ليست مجرد عرض عابر للبد الممتدة، بل أصبحت حضوراً منتشرأ في الأزقة والميادين، بحيث تشير التوثيقات الصحفية إلى أن عدد الأطفال الذين يمارسون التسوّل في العاصمة ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، نتيجة أزمة اقتصادية خائفة، وتفكك أسر، ونقص في برامج الحماية. وحسب تقرير صادر عن منظمة تدخل دولية، فإن بعض

تُظهر هذه القصص أن الحرب السورية لم تعد مجرد ملف سياسي أو إنساني، بل صارت واقعاً يومياً يعيشه ملايين البشر الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على التنقل بين خيارات صعبة. ومع استمرار غياب حل سياسي شامل، تبقى الجهود الدولية والمحلية بحاجة إلى تعزيز، ليس فقط لتوفير الإغاثة الطارئة، بل أيضاً لضمان فرص العيش الكريم وإعادة الأمل لأسر انتهىكا الانتظار.

الاعتداء على المعلمين في حمص وحماة.. التسرب

المدرسي يغذي موجة العنف داخل المدارس



تقرير/ بسام الحمد

في مدارس حمص وحماة، تبدو الفصول الدراسية هذه الأيام مليئةً بالقلق أكثر من لم يعد المرشون ومهارات تنافسية. وإن إعادة إدماج هؤلاء الشبان في سوق العمل ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل مسألة تعزيز قدرة المجتمع على التعافي وإعادة البناء. في مدن مثل حمص وحماة، بدأت بعض المبادرات المحلية لإعادة النجم في سوق العمل، لكن حجم المشكلة أكبر من أن تُعالج بدون خطة وطنية مركزة وبرامج شاملة. مجرد أن تُمنح الفرصة لهؤلاء الشبان — خبزتهم، طردحهم، ومهاراتهم المخبئة — فإنهم قادرون على إعادة رسم مستقبلهم، بل مستقبل مجتمعاتهم.

مجتمع



هؤلاء الأطفال يجمعون بين التسوّل والعمل في الشارع كأحد مصادر دخل الأسرة، وهو ما يجعلهم عرضة للإهمال والانحراف.

حين تجولت في أحد الأحياء القديمة، وقع نظري على مجموعة من الأطفال يجلسون بانتظار ما يُعطون. كان بينهم الطفل ياسر (٩ سنوات) ورفيقه محمد (٧ سنوات)، الاثنان حصلا على بطانية رقيقة يُقيمان عليها عند أعمدة الإنارة. قال محمد بصوت خافت: «نبات هنا لأنّ صاحبنا قال إننا لازم نجيب فلوس اليوم والأ ما ننام بيته». صاحبه ياسر أضاف: «عينينا تجوآ، لكن مشكلتنا أكبر... فالببيت معاد في حدّ معنا». بل يذكروا أمه أو أبا

تحدث معهم. كانا يتبادلان نظرات الخوف مع المارة، وكان الرصيف أصبح مكاناً مؤقتاً لانتظار شيء غير معلوم.

المظنورات الاجتماعية تؤكد أن هذه الظاهرة ذات أبعاد متعددة: تتفاعل فيها عوامل الفقر والبطالة والتهجير والتغيّر المجتمعي، مع ضعف مؤسسات الحماية والتعليم. تقول خبيرة اجتماعية في دمشق: إنه لا يمكن اقتلاع مشكلة أطفال الشوارع بما يمثّل علاجاً سحرياً، إذ إن الطفل الذي يبيع الورود أو يعفّف نفسه أمام زجاج سيارة ليس حالة فرعية فقط، بل انعكاس لعدة إخلالات: في الأسرة، في المدرسة، في الحماية، في اقتصادٍ عاجز عن توفير

لها من الخرابيش.

ومن بين الحكايات التي تعكس حجم الأزمة، قصة مها، طالبة من حماة عادت إلى المدرسة بعد عدة سنوات من التسرب: «كنت أترك المدرسة كل فترة بسبب مشاكل شخصية، وعندما عدت، وجدت أن بعض المدرسين لا يتقهمون وضعي. شعرت بالغيرة والغضب، وأحياناً كنت أتصرف بطريقة عدائية، دون أن أدرك أنها تضغط على المعلم أكثر مما تقديني.»

هذه التجربة تكشف الرابط المباشر بين التسرب المدرسي وارتفاع حالات العنف أو الإهانة الموجهة للكوادر التدريسية.

بالنظر إلى الواقع، يرى المختصون أن الحلول تحتاج إلى مقاربة متعددة المستويات، تشمل الدعم النفسي للطلاب والمعلمين على حد سواء، وتعزيز التوعية المجتمعية بأهمية احترام المدرسة والكادر التعليمي، فضلاً عن سن قوانين صارمة لحماية المعلمين من الاعتداءات. كما يشددون على ضرورة متابعة الطلاب المتسربين وإعادة دمجهم تدريجياً في العملية التعليمية قبل أن تتحول مشاعر الإحباط لديهم إلى سلوك عدواني.

تبقى مدارس حمص وحماة على الخطوط الأمامية لمعركة غير معلنة ضد العنف المدرسي، حيث يحاول المعلمون الصمود أمام موجة متزايدة من الاعتداءات، في حين يُعد التسرب المدرسي المحفز الأكبر لهذه الظاهرة. فكل طالب يغادر المدرسة ليس مجرد رقم، بل مؤشر على ضعف الحماية الاجتماعية والتعليمية، وحاجة ملحة لوضع استراتيجيات شاملة لحماية الكوادر التدريسية وضمان بيئة تعليمية آمنة للجميع.

التربية لدعم المعلمين قانونيًا ونفسيًا.»